

الموضوع: القبض الحكومي في تمويل السيارات المستعملة

قرار الهيئة الشرعية رقم (٤٠ ج)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في جلستها العاشرة بعد الأربعمئة المنعقدة يوم الأربعاء
٢٠/٧/١٤٢٩هـ الموافق ٢٣/٧/٢٠٠٨م، في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك قد
اطلعت على موضوع: القبض الحكومي في تمويل السيارات المستعملة المرفوع من إدارة
تمويل الأفراد.

حيث إن البنك يرغب في تقديم خدمة بيع السيارات المستعملة لعملائه؛ وحيث إن القبض
المعتبر في امتلاك السيارات هو استلام البطاقة الجمركية ولا يوجد للسيارات المستعملة
بطاقة جمركية، فقد رغبت إدارة تمويل الأفراد رفع الموضوع للهيئة الشرعية للنظر فيه
والتوجيه بما يلزم.

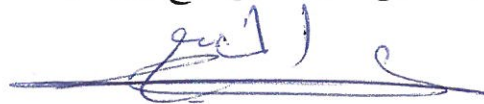
وبعد الاطلاع على "ضوابط عقد المراجعة" الصادرة عن الهيئة الشرعية بالقرار رقم: (١٥)،
والاطلاع على مذكرة العرض التي أعدها أمانة الهيئة الشرعية، وبعد المداولة والمناقشة
قررت الهيئة جواز هذا المنتج لتحقيق القبض الحكومي بتعيين السيارة في عقد المبيعة مع
تمكين البنك من التصرف فيها بتسليم مفاتيح السيارة ونحو ذلك، ولأن السيارات
المستعملة ليس لها بطاقة جمركية يمكن الاكتفاء بقبضها.
وفق الله الجميع لهداه، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)



عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)



د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)



أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)



د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً وأميناً)



د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)

